الْفَصْلُ الْخَامِسُ

ادِّعَاءُ لُقْيَا الخَضِرِ وَالتَّلَقِّي عَنْهُ

الْفَصْلُ الْخَامِسُ

ادِّعَاءُ لُقْيَا الْخَضِرِ وَالتَّلَقِّي عَنْهُ

وهذه الدعوى مبنية على زعم الصوفية أن الْخَضِرَ - عليه السلام - حي، ويَبْدُو أن أول من افتراها مُحَمَّد بن علي بن الحسن الترمذي الْمُسَمَّى بالحكيم؛ حيث قال في كتابه «ختم الوَلَاية» في سياق جوابه عن علامات الأولياء:

«ولِلْخَضِرِ - عليه السلام - قصة عجيبة في شأنهم - أي الأولياء -، وقد كان عَايَنَ شأنهم في البدء ومن وقت المقادير، فأحب أن يدركهم، فأُعطِيَ الحياة حتى بلغ من شأنه أنه يُحْشَرُ مع هذه الأمة، وفي زمرتهم، حتى يكون تَبَعًا لمحمد ﷺ، وهو رجل من قرن إبراهيم الخليل، وذي القرنين، وكان على مقدمة جنده؛ حيث طلب ذو القرنين عين الحياة[1]، ففاتته، وأصابها الْخَضِرُ، في قصة طويلة.

وهذه آياتهم وعلاماتهم، فأوضح علاماتهم ما ينطقون به من العلم من أصوله.

قال له قائل: وما ذلك العلم؟

قال: علم البدء، وعلم الميثاق، وعلم المقادير، وعلم الحروف.

فهذه أصول الحكمة، وهي الحكمة العليا، وإنما يظهر هذا العلم عن كُبَرَاءِ الأولياء، ويقبله عنهم من له حظ من الولاية»[2].

وزعم الحكيم الترمذي أن من صفات أوليائه المزعومين أنه «تظهر على أيديهم الآيات؛ كطي الأرض، والمشي على الماء، ومحادثة الخضر - عليه السلام -»، الذي زعم - أيضًا - أن «الأرض تُطْوَى له برها وبحرها، سهلها وجبلها، يبحث عن الأولياء شوقًا إليهم»[3].

(١) أي عين ماء الحياة؛ من شرب منها فلا يموت أبدًا في زعمهم.

(٢) «ختم الولاية»، ص: (٣٦٢)، نقلًا عن «الفكر الصوفي»، ص: (١٣٤ - ١٣٥)، وهذا الكتاب يُعَدُّ - بحق - أخطر كتب الصوفية على الإطلاق.

(٣) السابق، ص: (٣٦١).

خُلَاصَةُ التَّصَوُّرِ الصُّوفِيِّ لِلْخَضِرِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -

١ - أنه حي إلى أبد الدهر.

٢ - أنه صاحب شريعة، وعلم باطني يختلف عن علوم الشريعة الظاهرية.

٣ - أنه ولي، وليس بنبي(١).

٤ - أن علمه «لدني»، موهوب له من الله بغير وحي الأنبياء - عليهم السلام -، وأن هذه العلوم تُنَزَّلُ إلى جميع الأولياء في كل وقت، قبل بعثة رسول الله ﷺ، وبعد بعثته، وأن هذه العلوم أكبر وأعظم من العلوم التي مع الأنبياء، بل لا تدانيها، ولا تُضَاهِيهَا علوم الأنبياء.

وكما أن الْخَضِرَ - وهو ولي فقط في زعمهم - كان أعلم من موسى؛ فكذلك الأولياء من أمَّةِ محمد ﷺ هم أعلم من محمد ﷺ ؛ لأن مُحَمَّدًا ﷺ عالم بالشريعة الظاهرة فقط، والولي عالم بالحقيقة الصوفية، وعلماء الحقيقة أعلم من علماء الشريعة.

٥ - أن الْخَضِرَ يلتقي بالأولياء، ويُعَلِّمُهُمْ من هذه الحقائق، ويأخذ لهم العهود الصوفية.

٦ - أن الحقائق تَخْتَلِفُ عن الشريعة المحمدية، فلكل ولي طريقته المستقلة، وكشفه الخاص، وعلمه اللدني الذي قد يختلف مع الوحي المحمدي(٢).

- **يقول الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق - حفظه الله - تَعَالَى -:**

«باختصار لقد تَحَوَّلَ الْخَضِرُ إلى قصة خُرَافِيَّةٍ كبيرة أشبهَ بقصة ما يُسَمُّونَهُ بالسوبرمان، الذي يطير في كل مكان، ويلتقي بالأصدقاء والخلان في كل البلدان، ويشرع للناس ما شاء من عبادات وقربان، ويلقن الأذكار، وينشئ الطرق الصوفية، ويُعَمِّدُ الأولياء والأقطاب، ويولي من يشاء، ويعزل من يشاء، وما عليك إذا أردت لقاء الْخَضِرِ إلا أن تذكر مجموعة من الأذكار، فيأتيك الْخَضِرُ في الحال، ويشرك بما تشاء

---

(١) راجع أدلة ترجيح نبوة الخضر عليه السلام، ص: (٣٠٢) وما بعدها.

(٢) انظر: «الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة»، ص: (١٣٣).

من البشارات، ويجعلك وليًا من الأولياء، ويعطيك علومًا لدنية لم يعلمها الرسل أنفسهم، ولا خَطَرَتْ لهم على بال»(١).

* * *

نُقُولٌ عَنِ الصُّوفِيَّةِ فِي لُقْيَا الخَضِرِ وَالتَّلَقِّي عَنْهُ:

● **يقول أحمد بن إدريس الشاذلي:**

«اجتمعْتُ بالنبي ﷺ اجتماعًا صوريًا، ومعه الخَضِرُ ـ عليه السلام ـ، فأمر النبي ﷺ الخَضِرَ أن يلقنني أذكارالطريقة الشاذلية، فلقنني إياها بحضرته»، ويَسْتَطْرِدُ قائلًا: «ثم قال ﷺ للخَضِرِ ـ عليه السلام ـ يا خَضِرُ، لَقِّنْهُ ما كان جامعًا لسائر الأذكار، والصلوات، والاستغفار»(٢).

● **ويقول شيخهم ابن عربي:**

«اعلم أيَّدَكَ الله ـ أيها الولي الحميم ـ أن هذا الوتد هو خضر صاحب موسى ـ عليه السلام ـ، أطال الله عمره إلى الآن، وقد رأينا من رآه، واتفق لنا في شأنه أمر عجيب، وذلك أن شيخنا أبا العباس العريبي ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ جرت بيني وبينه مسألة في حق شخص كان قد بَشَّرَ بظهوره رسول الله ﷺ، فقال لي: «هو فلان ابن فلان»، وَسَمَّى لي شخصًا أعرفه باسمه، وما رأيته، ولكن رأيت ابن عمته، فربما توقفت منه، ولم آخذ بالقبول؛ أعني قول الشيخ العريبي فيه؛ لكوني على بصيرة في أمره، ولا شك أن الشيخ رجع سهمه عليه، فتأذى في باطنه، ولم أشعر بذلك؛ فإني كنت في بادية الطريق.

---

(١) السابق، ص: (١٣٤).

(٢) «مفاتيح كنوز السماوات والأرض»، لصالح محمد الجعفري، (ص٨) نقلًا عن «الفكر الصوفي»، ص: (١٣٩).

فانصرفت عنه إلى منزلي، فنمت في الطريق، فلقيني شخص لا أعرفه، فسلَّم عليَّ ابتداءً سلامَ مُحِبٍّ مشفق، وقال لي: «يا محمد، صدِّق الشيخ أبا العباس فيما ذكره لك عن فلان»، وسَمَّى لنا الشخص الذي ذكره أبو العباس العريبي، فقلت: «نعم»، وعلمت ما أراد، ورجعت من حيني إلى الشيخ لأُعَرِّفه بما جرى، فعندما دخلت عليه، قال لي: «يا أبا عبدالله، أحتاج معك إذا ذكرت لك مسألة يقف خاطرك عن قبولها إلى الْخَضِرِ يتعرض إليك، يقول لك: صَدِّق فلانًا فيما ذكره لك؟!

ومن أين يتفق لك هذا في كل مسألة تسمعها مني، فتتوقف؟»، فقلت: «إن باب التوبة مفتوح»، فقال: «وقبول التوبة واقع»، فعلمت أن ذلك الرجل كان الْخَضِرَ، ولا شك أني استفهمت الشيخ عنه أهو هو؟ قال: نعم، هو الْخَضِرُ»[(١)].

وزعم ابن عربي أيضًا (أنه اجتمع بالخضر، وأنه ـ أي الخضر ـ ألبسه خرقة الصوفية، وأن ذلك تم تجاه الحجر الأسود في مكة، وأنه أخذ عليه العهد بالتسليم لمقامات الشيوخ «أهل التصريف» وأنه كان مترددًا في لبس الخرقة من الخضر حتى أعلمه الخضر أنه لبسها من يد رسول الله ﷺ بالمدينة المشرفة منبع الفيض الأتم)[(٢)].

وذكر الشعراني في «معارج الألباب» عن بعض شيوخه، ذكر له أن الْخَضِرَ ـ عليه السلام ـ كان يحضر مجلس فقه أبي حنيفة في كل يوم بعد صلاة الصبح يتعلم منه الشريعة، فلما مات (أي أبو حنيفة) سأل الْخَضِرُ ربه أن يرد روح أبي حنيفة إلى قبره؛ حيث يتم له علم الشريعة، وأن الْخَضِرَ كان يأتي إليه كل يوم على عادته يسمع منه الشريعة داخل القبر، وأقام على ذلك خمس عشرة سنة؛ حتى أكمل علم الشريعة[(٣)].

---

(١) «الفتوحات المكية»، (١٨٠/٣).

(٢) «الكتاب التذكاري، لابن عربي»، ص: (٣٠٤).

(٣) «معارج الألباب»، ص (٤٤)، نقلًا عن «الفكر الصوفي»، ص: (١٣٧ ـ ١٣٨)، وانظر: «الإنصاف»، للصنعاني، ص: (٥٢).

إِبْطَالُ دَعْوَى الصُّوفِيَّةِ أَنَّ الخَضِرَ حَيٌّ

● **قال العلَّامَةُ القرآني محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ:**

«اعلم أن العلماء اختلفوا في الخَضِرِ: هل هو حي إلى الآن، أو هو غير حي، بل ممن مات فيما مضى من الزمان؟ فذهب كثير من أهل العلم إلى أنه حي، وأنه شَرِبَ من عين تُسَمَّى عين الحياة، وممن نصر القول بحياته القرطبي في تفسيره، والنووي في شرح مسلم وغيرِه، وابنُ الصلاح، والنقَّاش، وغيرهم، قال ابن عطية: وأطنب النَّقَّاش في هذا المعنى، يعني حياة الخَضِرِ، وبقاءه إلى يوم القيامة، وذكر في كتابه أشياء كثيرة عن علي ابن أبي طالب وغيره، وكلها لا تقوم على ساق ـ انتهى بواسطة نقل القرطبي في تفسيره.

وحكايات الصالحين عن الخَضِرِ أكثر من أن تُحصر، ودعواهم أنه يحج هو وإلياس كل سنة، ويروون عنهما بعض الأدعية؛ كل ذلك معروف، ومستند القائلين بذلك ضعيف جدًّا؛ لأن غالبه حكاياتٌ عن بعض من يُظَنُّ به الصلاح، ومناماتٌ، وأحاديثُ مرفوعةٌ عن أنس وغيره، وكلها ضعيف لا تقوم به حجة.

ومن أقواه عند القائلين به ـ آثار التعزية حين تُوفِّي النبي ﷺ، وقد ذكر ابن عبدالبر في تمهيده عن علي رضي الله عنه قال: لما تُوفِّي النبي ﷺ، وَسُجِّيَ بثوبٍ، هَتَفَ هاتف من ناحية البيت يسمعون صوته، ولا يرون شخصه: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، السلام عليكم أهل البيت ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ الآية [آل عِمرَان: ١٨٥] ، إن في الله خَلَفًا من كل هالك، وعِوَضًا من كل تالف، وعزاءً من كل مصيبة ـ فبالله فثقوا، وإياه فارجوا؛ فإن المُصَابَ من حُرِمَ الثواب»، فكانوا يُرَوْنَ أنه الخَضِرُ ـ عليه السلام ـ؛ يعني أصحاب النبي ﷺ . انتهى بواسطة نقل القرطبي في تفسيره.

قال مُقَيِّدُهُ ـ عفا الله عنه ـ: والاستدلال على حياة الخَضِرِ بآثار التعزية كهذا الأثر

الذي ذكرنا آنفًا ـ مَرْدُودٌ من وجهين:

الأَوَّلُ: أنه لم يثبت ذلك بسند صحيح، قال ابن كثير في تفسيره: وحكى النووي، وغيره في بقاء الخَضِرِ إلى الآن، ثم إلى يوم القيامة قولين، ومال هو وابن الصلاح إلى بقائه، وذكروا في ذلك حكاياتٍ عن السلف وغيرهم، وجاء ذكره في بعض الأحاديث، ولا يصح شيء من ذلك، وأشهرها حديث التعزية، وإسناده ضعيف. اهـ منه.

الثَّانِي: أنه على فرض أن حديث التعزية صحيح، لا يلزم من ذلك عقلًا، ولا شرعًا، ولا عرفًا، أن يكون ذلك المعزِّي هو الخَضِرُ؛ بل يجوز أن يكون غيرَ الخَضِرِ من مؤمني الجن؛ لأن الجن هم الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧] ، ودعوى أن ذلك المعزي هو الخَضِرُ تحكُّمٌ بلا دليل، وقولهم: «كانوا يُرَوْنَ أنه الخَضِرُ»، ليس حجةً يجب الرجوع إليها؛ لاحتمال أن يُخطِئُوا في ظنهم، ولا يدل ذلك على إجماع شرعي معصوم، ولا متمسك لهم في دعواهم أنه الخَضِرُ كما ترى.

قال مُقَيِّدُهُ ـ عفا الله عنه ـ: الذي يظهر لي رجحانه بالدليل في هذه المسألة أن الخَضِرَ ليس بحي، بل تُوُفِّيَ، وذلك لعدة أدلة:

الأَوَّلُ: ظاهر عُمُومِ قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]؛ فقوله «لبشر» نكرة في سياق النفي، فهي تَعُمُّ كل بشر، فيلزم من ذلك نفيُ الخلد عن كل بشرٍ من قبله، والخَضِرُ بَشَرٌ من قبله؛ فلو كان شَرِبَ من عين الحياة، وصار حَيًّا خالدًا إلى يوم القيامة، لكان الله قد جعل لذلك البشر الذي هو الخَضِرُ من قبله الخلد.

الثَّانِي: ـ قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَدْ فِي الْأَرْضِ»، فقد روى مسلم في صحيحه بسنده إلى ابن عباس ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ قال:

حَدَّثَنِي عمر بن الخطَّاب، قال: لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين، وهم ألف، وأصحابه ثلاث مئة وتسعة عشر رجلًا، فاستقبل النبي ﷺ القبلة، ثم مَدَّ يَدَيْهِ، فجعل يهتف بِرَبِّهِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَدْ فِي الْأَرْضِ»، فما زال يهتف بربه مادًّا يديه مستقبلَ القبلة حتى سقط رداؤه عن منكبيه، فأتاه أبو بكرٍ، فأخذ رداءَهُ، فألقاه على منكبيه، ثم التزمه من ورائه، وقال: يا نبي الله، كفاك مناشدتك ربك؛ فإنه سينجز لك ما وعدك، فأنزل الله - عز وجل -: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ۝٩﴾ [الأنفال: ٩] ، فأمده الله بالملائكة... الحديث، ومَحَلُّ الشاهد منه قوله ﷺ: «لا تُعبد في الأرض» فعل في سياق النفي، فهو بمعنى: لا تقع عبادة لك في الأرض»؛ لأن الفعل ينحل عن مصدر وزمن عند النحويين، وعن مصدر، ونسبة، وزمن، عند كثير من البلاغيين، فالمصدر كامن في مفهومه إجماعًا، فيتسلط عليه النفي، فيؤول إلى النكرة في سياق النفي، وهي من صيغ العموم؛ وإلى كون الفعل - في سياق النفي، والشرط - من صيغ العموم، أشار في «مراقي السعود» بقوله عاطفًا على ما يفيد العموم:

وَنَحْوُ لَا شَرِبْتُ أَوْ إِنْ شَرِبَا وَاتَّفَقُوا إِنْ مَصْدَرٌ قَدْ جُلِبَا

فإذا علمت أن معنى قوله ﷺ: «إِنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ لَا تُعْبَد فِي الْأَرْضِ»؛ أي لا تقع عبادة لك في الأرض؛ فاعلم أن ذلك النفي يشمل بعمومه وجود الخَضِرِ حيًّا في الأرض؛ لأنه على تقدير وجوده حيًّا في الأرض، فإن الله يُعْبَدُ في الأرض، ولو على فرض هلاك تلك العصابة من أهل الإسلام؛ لأن الخَضِرَ ما دام حيًّا، فهو يُعْبَدُ في الأرض.

الثَّالِثُ: إخباره ﷺ بأنه على رأس مئة سنة من الليلة التي تَكَلَّمَ فيها بالحديث لم يَبْقَ على وجه الأرض أحد ممن هو عليها تلك الليلة، فلو كان الخَضِرُ حيًّا في الأرض لما تَأَخَّرَ بعد المئة المذكورة، روى مسلم بسنده إلى عبدالله بن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -

قال: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته؛ فلما سَلَّمَ قام، فقال: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِهَا أَحَدٌ»، قال ابن عمر: فَوَهَلَ[1] الناس في مقالة رسول الله ﷺ تلك، فيما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مِئَةِ سنة، وإنما قال رسول الله ﷺ: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»، يريد بذلك أن يَنْخَرِمَ ذلك القرن.

وروى مسلم في «صحيحه» بسنده إلى ابن جُرَيْج، قال:

أخبرني أبو الزُّبَيْر أنه سمع جابر بن عبدالله ـ رَضِي الله عنهما ـ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ـ قبل أن يموت بشهر ـ: «تسألوني عن الساعة؟ وإنما علمها عند الله، وأقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسة اليومَ يأتي عليها مِئَةُ سَنَةٍ وهي حَيَّةٌ يومئذ».

وروى بسنده عن أبي سعيد ﷺ، قال: لما رَجَعَ النبي ﷺ من تَبُوك سألوه عن الساعة، فقال رسول الله ﷺ: «لَا تَأْتِي مِئَةٌ، وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ».

ثم روى بسنده عن جابر بن عبدالله، قال: قال النبي ﷺ: «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ تَبْلُغُ مِئَةَ سَنَةٍ»، فقال سالم: تذاكرنا ذلك عنده، إنما هي كل نفس مخلوقة يومئذ.

فهذا الحديث الصحيح الذي رواه عن النبي ﷺ ابن عمر، وجابر، وأبو سعيد، فيه تصريح النبي ﷺ بأنه لا تبقى نفس منفوسة حية على وجه الأرض بعد مئة سنة، فقوله: «نفس منفوسة» ونحوها من الألفاظ في روايات الحديث نَكِرَةٌ في سياق النفي، فهي تَعُمُّ كل نفس مخلوقة على الأرض، ولا شك أن ذلك العموم بمقتضى اللفظ يشمل الْخَضِرَ؛ لأنه نفس منفوسة على الأرض.

---

(١) فَوَهَلَ: الوَهَل: الفزع، وهِلْتُ أَهِلُ وَهَلًا: إذا فجأك أمر لم تعرفه، فارتعت له، وَوهل يَهِل إلى الشيء وَهْلًا: إذا ذهب وَهْمُه إليه، «جامع الأصول» (٣٨٩/١٠)، وانظر: «النهاية» (٢٣٣/٥).

وروى البخاري في «صحيحه» بسنده أن عبدالله بن عُمَرَ، قال: صلى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته، فلمَّا سلَّمَ قام النبي ﷺ فقال: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؛ فَإِنَّ رأسَ مِئَةٍ لا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»، فَوَهِلَ الناس في مقالة رسول الله ﷺ إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مئة سنة، وإنَّما قال النبي ﷺ: «لا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ»، يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن.

الرَّابعُ: أن الخَضِرَ لو كان حيًّا إلى زمن النبي ﷺ لكان من أتباعه، ولَنَصَرَهُ، وقاتل معه؛ لأنه مَبْعُوثٌ إلى جميع الثَّقَلَيْنِ الإنس والجن.

والآياتُ الدَّالَّةُ على عموم رسالته كثيرة جدًّا؛ كقوله ـ تعالَى ـ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾ [الفرقان: ١]، وقوله ـ تعالَى ـ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبإ: ٢٨]، ويُوَضِّحُ هذا أنه ـ تعالَى ـ بَيَّنَ في سورة «آل عمران»: أنه أخذ على جميع النبيين الميثاقَ المُؤَكَّدَ أنهم إن جاءهم نبينا ﷺ مُصَدِّقًا لما معهم أن يؤمنوا به وينصروه، وذلك في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [آل عمران: ٨١-٨٢].

وهذه الآية الكريمة ـ على القول بأن المراد بالرسول فيها نبينا ﷺ كما قاله ابن العَبَّاس وغيره ـ فالأمر واضح، وعلى أنها عامَّة؛ فهو ﷺ يدخل في عمومها دخولًا أوليًّا؛ فلو كان الخَضِرُ حيًّا في زمنه لجاءه ونصره، وقاتل تحت رايته؛ ومِمَّا يوضح أنه لا يدركه نبي إلا اتبعه ما رواه الإمام أحمد وابن أبي شيبة، والبَزَّارُ من حديث جابر رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه عليه، فغضب،

وقال: «لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، لَا تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِهِ أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي». اهـ، قال ابن حجر في «الفتح»: «ورجاله موثوقون، إلا أن في مجالدٍ ضعفًا»، وقال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ في تاريخه بعد أن ساق آية «آل عمران» المذكورة آنفًا، مُسْتَدِلًّا بها على أن الْخَضِرَ لو كان حَيًّا لجاء النبي ﷺ ونصره ـ ما نَصُّهُ: قال ابن عَبَّاسٍ ـ رَضي الله عنهما ـ: ما بَعَثَ الله نَبِيًّا إلا أخذ عليه الميثاق؛ لئن بُعِثَ محمد ﷺ وهو حي؛ ليؤمِنَنَّ به، وليَنْصُرَنَّهُ، وأمره أن يأخذ على أمته الميثاق لئن بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ وهم أحياء لَيُؤْمِنُنَّ به، ويَنْصُرُنَّهُ ـ ذكره البخاري عنه.

فالخضر إن كان نَبِيًّا أَوْ وَلِيًّا، فقد دخل في هذا الميثاق، فلو كان حَيًّا في زمن رسول الله ﷺ لكان أشرف أحواله أن يكون بين يديه، يؤمن بما أنزل الله عليه، وينصره أن يصل أحد من الأعداء إليه؛ لأنه إن كان وليًّا، فالصِّدِّيقُ أفضلُ منه، وإن كان نبيًّا، فموسى أفضل منه.

وقال الإمام أَحْمَدُ في «مسنده»: حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بن النعمان: حدثنا هشيم أنبأنا مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبدالله: أن رسول الله ﷺ قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي»، وهذا الذي يُقْطَعُ به، ويُعْلَمُ من الدين علم الضرورة.

وقد دَلَّتْ هذه الآية الكريمة أن الأنبياء كلهم لو فرض أنهم أحياء مُكَلَّفُونَ في زمن رسول الله ﷺ لكانوا كُلُّهُمْ أتباعًا له، وتحت أوامره، وفي عموم شرعه، كما أنه ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ لما اجتمع بهم ليلة الإسراء، رُفِعَ فوقهم كُلِّهِمْ، ولَمَّا هبطوا معه إلى بيت المقدس، وحانت الصلاة أَمَرَهُ جبريل عن أمر الله أن يَؤُمَّهُمْ؛ فَصَلَّى بهم في محلِّ وِلايتهم، ودار إقامتهم، فَدَلَّ على أنه الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ، والرسول الخاتم الْمُبَجَّلُ الْمُقَدَّمُ ـ صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين.

فإذا عُلِمَ هذا ـ وهو معلوم عند كل مؤمن ـ عُلِمَ أنه لو كان الْخَضِرُ حيًّا؛ لكان من جملة أُمَّةِ محمد ﷺ وممن يَقْتَدِي بشرعه، لا يسعه إلا ذلك، هذا عيسى ابن مريم ـ عليه السلام ـ إذا نزل في آخر الزمان يحكم بهذه الشريعة الْمُطَهَّرَةِ، لا يخرج منها، ولا يَحِيدُ عنها، وهو أحد أولي العزم الخمسة المرسلين، وخاتَم أنبياء بني إسرائيل، والمعلوم أن الْخَضِرَ لم يُنقل ـ بسند صحيح، ولا حسنٍ تسكن النفس إليه ـ أنه اجتمع برسول الله ﷺ في يومٍ واحد، ولم يَشْهَدْ معه قتالًا في مشهد من المشاهد، وهذا يوم بدر يقول الصادق المصدوق فيما دعا به ربه ـ عز وجل ـ، واستنصره، واستفتحه على من كفره: «اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ لَا تُعْبَدْ بَعْدَهَا فِي الْأَرْضِ»، وتلك العصابة كان تحتها سادة المسلمين يومئذٍ، وسادة الملائكة، حتى جبريل ـ عليه السلام ـ؛ كما قال حسَّانُ ابن ثابت في قصيدة له في بيتٍ يُقَالُ بأنه أفخر بيت قالته العرب:

وَبِبِئْرِ بَدْرٍ إِذْ يَرُدُّ وُجُوهَهُمْ   جِبْرِيلُ تَحْتَ لِوَائِنَا وَمُحَمَّدُ

فلو كان الْخَضِرُ حيًّا لكان وقوفه تحت هذه الراية أشرف مقاماته، وأعظم غزواته، قال القاضي أبو يعلى محمد بن الْحُسَيْنُ بن الفرَّاء الحنبلي: سُئِل بعض أصحابنا عن الْخَضِر هل مات؟ فقال: نعم، قال: وبلغني مثل هذا عن أبي طاهر بن العبادي، قال: وكان يَحْتَجُّ بأنه لو كان حيًّا، لجاء إلى رسول الله ﷺ ـ نقله ابن الجوزي في «العجالة»، فإن قيل: فهل يقال إنه كان حاضرًا في هذه المواطن كلها، ولكن لم يكن أحد يراه[1]؟ فالجواب: أن الأصل عدم هذا الاحتمال البعيد الذي يَلْزَمُ منه تخصيص العمومات بمجرد التوهمات، ثم ما الحامل له على هذا الاختفاء؟ وظهوره أعظم لأجره، وأعلى في مرتبته، وأظهر لمعجزته، ثم لو كان بَاقِيًا لكان تبليغه عن رسول الله ﷺ الأحاديثَ النبوية، والآياتِ القرآنيةَ، وإنكاره لما وقع من الأحاديث المكذوبة، والروايات المقلوبة، والآراء البدعية، والأهواء العصبية، وقتاله مع المسلمين في غزواتهم، وشهوده

(١) دعوى أنه محجوب عن أعين الناس؛ كالملائكة، والجن لا دليل عليها، وهي خلاف الأصل؛ لأن الأصل في بني آدم أن يرى بعضهم بعضًا.

جُمَعَهُمْ وجماعاتهم، ونفعه إياهم، ودفعه الضرر عنهم مما سواهم، وتسديده العلماء والحُكَّام، وتقريره الأدلة والأحكام - أفضل مما يُقَالُ من كونه في الأمصار، وَجَوْبِهِ الفيافيَ والأقطار، واجتماعه بعُبَّادٍ لا تُعْرَفُ أحوال كثير منهم، وجعله كالنقيب المُتَرْجِمِ عنهم؟!

وهذا الذي ذَكَرْتُهُ لا يتوقف أحد فيه بعد التفهم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، انتهى من «البداية والنهاية»، لابن كثير - رحمه الله - تَعَالَى -.

فتحصَّلَ أن الأحاديث المرفوعة التي تدل على وجود الْخَضِرِ حيًّا باقيًا لم يثبت منها شيء، وأنه قد دلت الأدلة المذكورة على وفاته، كما قدمنا إيضاحه»، اهـ[(١)].

وقال القاضي أبو يعلى - رحمه الله -:

«وما أبْعَدَ فَهْمَ من يُثْبِتُ وجود الْخَضِرِ - عليه السلام -، وينسى ما في طيِّ إثباته من الإعراض عن هذه الشريعة...»، ثم قال بعد أن ذكر وُجُوهًا من الأدلة العقلية على عدم حياة الْخَضِرِ:

الْخَامِسُ: أن القول بحياة الْخَضِرِ قولٌ على الله - تَعَالَى - بغير علم، وهو حرام بنص القرآن.

أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ: فظاهرة، والأولى؛ فلأن حياته لو كانت ثابتة لدلَّ عليها القرآن أو السنة، أو إجماع الأمة؛ فهذا كتاب الله، فأين فيه حياة الْخَضِرِ؟ وهذه سنة رسول الله ﷺ، فأين فيها ما يَدُلُّ على ذلك بوجه؟ وهؤلاء علماء الأمة، فمتى أجمعوا على حياته؟

السَّادِسُ: أن غاية ما يُتَمَسَّكُ به في حياته حكايات منقولة، يخبر الرجل بها أنه رأى الْخَضِرَ فَيَا لَلْعجب! هل لِلْخَضِرِ علامَةٌ يعرفه بها من رآه؟ وكثير من زاعمي رؤيته

(١) «أضواء البيان»، (١٦٣/٤ - ١٧١) بتصرف.

يَغْتَرُّ بقوله: أنا الْخَضِرُ، ومعلوم أنه لا يجوز تصديق قائل ذلك بلا برهان من الله ـ تَعَالَى ـ؛ فمِنْ أين للرائي أن الْمُخْبِرَ له صادق لا يكذب؟

السَّابِعُ: أن الْخَضِرَ فَارَقَ موسى بن عمران كليم الرحمن، ولم يصاحبه، وقال: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨] ، فكيف يرضى لنفسه بمفارقة مثل موسى ـ عليه السلام ـ، ثم يجتمع بِجَهَلَةِ الْعُبَّادِ الخارجين عن الشريعة، الذين لا يحضرون جُمُعَةً، ولا جماعة، ولا مجلسَ علم؟ وكلٌّ منهم يقول: قال لي الْخَضِرُ، جاءني الْخَضِرُ، أوصاني الْخَضِرُ، فيا عَجَبًا له يُفَارِقُ الكليمَ، ويدور على صُحْبَةِ جاهل، لا يصحبه إلا شيطان رجيم، سبحانك هذا بهتان عظيم!.

الثَّامِنُ: أن الأمـة مُجْمِعَةٌ على أن الذي يقول: «أنا الْخَضِرُ» لو قال: سمعت رسـول الله يقول كذا وكذا، لم يُلْتَفَتْ إلى قوله، ولم يُحْتَجَّ به في الدين، ولا مخلص للقائل بحياته عن ذلك إلا أن يقول: إنه لم يَأْتِ إلى الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ، ولا بايعه، أو يقول: إنه لم يُرْسَلْ إليه، وفي هذا من الكفر ما فيه.

التَّاسِعُ: أَنَّهُ لو كان حيًّا لكان جهاده الكفَّارَ، ورباطه في سبيل الله ـ تعالى ـ، ومقامه في الصف ساعة، وحضوره الْجُمُعَةَ والجماعة، وإرشاد جَهَلَةِ الأمة ـ أفضل بكثير من سياحته بين الوحوش في القفار والفلوات، إلى غير ذلك»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ:

«والصواب الذي عليه المحققون أنه ميت، وأنه لم يدرك الإسلام، ولو كان موجودًا في زمن النبي ﷺ، لوجب عليه أن يُؤْمِنَ به، ويُجَاهِدَ معه؛ كما أوجب الله ذلك عليه، وعلى غيره، ولكان يكون في مكة والمدينة، ولكان يكون حضوره مع الصحابة للجهاد معهم، وإعانتهم على الدين ـ أولى به من حضوره عند قوم كُفَّارٍ؛ ليُرَقِّعَ لهم سفينتهم، ولم يكن مختفيًا عن خير أمة أُخْرِجَتْ للناس، وهو قد كان بين يدي

(١) نقله عنه الألوسي في «روح المعاني»، (١٥/٣٢٠ ـ ٣٢١).

المشركين، ولم يحتجب عنهم، ثم ليس للمسلمين به وأمثاله حاجة لا في دينهم، ولا في دنياهم؛ فإن دينهم أخذوه عن الرسول النبي الأمي ﷺ الذي عَلَّمَهُمُ الكتاب والحكمة... وإذا كان الْخَضِرُ حيًّا دائمًا، فكيف لم يذكر النبيُّ ذلك قط؟ ولا أخبر به أمته؟ ولا خلفاؤه الراشدون؟ وقول القائل: «إنه نقيب الأولياء»، فيُقَالُ له: مَن وَلَّاهُ النقابة؟ وأفضل الأولياء أصحاب محمد، وليس فيهم الْخَضِرُ، وعامَّةُ ما يُحْكَى في هذا الباب من الحكايات بعضها كَذِبٌ، وبعضها مبني على ظن رجل؛ مثل شخص رأى رجلًا ظن أنه الْخَضِرُ، وقال: إنه الْخَضِرُ، كما أن الرافضة تَرَى شَخْصًا تَظُنُّ أنه الإمام الْمُنْتَظَر الْمَعْصُومُ، أو تدعي ذلك، ورُوِيَ عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال ـ وقد ذُكِرَ له الْخَضِرُ ـ: «من أحالك على غائب فما أنصفك، وما ألقى هذا على ألسنة الناس إلا الشيطان»[١].

وقال الإمام أبو الحسن بن المنادي ـ رحمه الله[٢] ـ:

«بحثت عن تعمير الْخَضِرِ، وهل هو بَاقٍ، أم لا؛ فإذا أكثرُ الْمُغَفَّلِينَ مفترون بأنه بَاقٍ من أجل ما رُوِيَ في ذلك، قال: «والأحاديث المرفوعة في ذلك واهية، والسند إلى أهل الكتاب ساقط؛ لعدم ثقتهم، وخبر مسلمة بن مصقلة كالخرافة، وخبر رياح كالريح، قال: وما عدا ذلك كله من الأخبار كلها واهية الصدور والأعجاز، لا يخلو حالها من أحد أمرين:

إما أن تكون أُدْخِلَتْ على الثقات استغفالًا، أو يكون بعضهم تَعَمَّدَ.

وقد قال الله ـ تعَالَى ـ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنبياء: ٣٤]» اهـ.

وممن قال بموت الْخَضِرِ إبراهيم الحربي؛ حيث قال حين سُئِلَ عن بقاء الْخَضِرِ إلى

(١) مجموع الفتاوى، (٢٧/ ١٠٠ ـ ١٠٢)، وانظره: (٤/ ٣٣٧).
(٢) «الزهر النضر في نبإ الخضر»، ضمن «الرسائل المنيرية»، (٢/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

الآن: «من أحال على غائب لم ينتصف منه، وما ألقى هذا بين الناس إلا الشيطان»(١).

وقال الإمام أبو الخَطَّابِ بن دحية ـ رحمه الله ـ:

«وجميع ما ورد في حياته لا يصح منها شيء باتفاق أهل النقل، وإنما يذكر ذلك من يروي الخبر، ولا يذكر علته؛ إما لكونه لا يعرفها، وإما لوضوحها عند أهل الحديث».

ثم قال: «وأما ما جاء عن المشايخ فهو مما يُتعجب منه؛ كيف يجوز لعاقل أن يَلْقَى شخصًا لا يعرفه، فيقول له: أنا فلان، فيصدقه؟».

ثم قال: «وأما حديث التعزية الذي ذكره أبو عُمَرَ، فهو موضوع رواه عبدالله بن مُحَرَّرٍ عن يزيد بن الأصم، عن علي ﷺ، وابن مُحَرَّرٍ متروك، وهو الذي قال ابن المبارك في حقه كما أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: لما رأيته كانت بَعْرَةٌ أحبَّ إليَّ منه، ففضل رؤية النجاسة على رؤيته»(٢).

قال الحافظ: «وكان الإمام أبو الفتح الْقُشَيْرِيُّ يذكر عن شيخ له أنه رأى الخَضِرَ وحَدَّثَهُ، فَقِيلَ له: «من أعلمه أنه الخَضِرُ؟ أم كيف عرف ذلك؟ فسكت»(٣).

وساق الإمام الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ الحكايات والروايات التي اسْتَدَلَّ بها القائلون بحياة الخَضِرِ، ثم قال: «وهذه الروايات والحكايات هي عمدة من ذهب إلى حياته إلى اليوم، وكل من الأحاديث المرفوعة ضعيفة جدًّا، لا يقوم بمثلها حجة في الدين، والحكايات لا يخلو أكثرها عن ضعف في الإسناد، وقُصَارَاهَا أنها صحيحة إلى من ليس بمعصوم من صحابي، أو غيره؛ لأنه يجوز عليه الخطأ، والله أعلم»...، إلى أن قال: «وقد تصدى الشيخ أبو الفرج بن الجوزي ـ رحمه الله ـ في كتابه «عُجَالَةُ المنتظر

(١) نقله عنه في «روح المعاني»، (١٥/٣٢٠).
(٢) «الزهر النضر»(٢/٢٠٣ ـ منيرية)، والخبر في «مقدمة صحيح مسلم» (١/٢٧).
(٣) «السابق»، (٢/٢٣٤).

في شرح حالة الخَضِر»، للأحاديث الواردة في ذلك من المرفوعات، فَبَيَّنَ أنها موضوعات، ومن الآثار عن الصحابة، والتابعين فمن بعدهم، فَبَيَّنَ ضَعْفَ أسانيدها ببيان أحوالها، وجَهَالَةِ رجالها، وقد أجاد في ذلك، وأحسن الانتقاد»(١).

وقال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله ـ: «والذي تَمِيلُ إليه النفس من حيث الأدلة القوية خلاف ما يعتقده العوامُّ من استمرار حياته، لكن ربما عرضت شبهة من جهة كثرة الناقلين للأخبار الدالة على استمراره؛ فَيُقَالُ: هب أن أسانيدها واهية؛ إذ كل طريق منها لا يسلم من سبب يقتضي تضعيفها، فماذا يُصْنَعُ في المجموع؛ فإنه على هذه الصورة قد يلتحق بالتواتر المعنوي الذي مَثَّلُوا له بجود حاتم، فمن هنا مع احتمال التأويل في أدلة القائلين بعدم بقائه؛ كآية ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبيَاء: ٣٤] ، وكحديث: «رَأس مِئَةِ سَنَةٍ» وغير ذلك مما تقدم بيانه.

وأقوى الأدلة على عدم بقائه عدم مجيئه إلى رسول الله ﷺ، وانفراده بالتعمير من بين أهل الأعصار المتقدمة بغير دليل شرعي، والذي لا يُتوقَّفُ فيه: الجزمُ بنبوته»(٢).

ورَجَّحَ المفسِّر الشهير الآلوسي ـ رحمه الله ـ القول بحياة الخضر ـ عليه السلام ـ، والعجيب أنه ـ مع ذلك ـ قال: «ثم اعلم بعد كل حساب أن الأخبار الصحيحة النبوية والمقدمات الراجحة العقلية تساعد القائلين بوفاته ـ عليه السلام ـ؛ أيَّ مساعدة، وتعاضدهم على دعواهم أي معاضدة، ولا مقتضى للعدول عن ظواهر تلك الأخبار إلا مراعاة ظواهر الحكايات المروية، والله ـ تَعَالَى ـ أعلم بصحتها عن بعض الصالحين الأخيار، وحسن الظن ببعض السادة الصوفية، فإنهم قالوا بوجوده إلى آخر الزمان على وجه لا يقبل التأويل السابق»(٣).

---

(١) «البداية والنهاية»، (٣٣٤/١).

(٢) «الزهر النضر»، ضمن «الرسائل المنيرية»، (٢٣٤/٢).

(٣) «روح المعاني»، (٣٢٨/١٥).

وقال العلَّامَةُ الشيخ بكر أبو زيد ـ حفظه الله ـ: (إذا اتَّضَحَ ذلك فاعلم أن القول بولاية الخَضِرِ، والقول بأنه ما زال حيًّا، قد جَرَّ هذان القولان من البلايا والمحن، والدعاوى الكاذبة، والتلبيس على العامَّة، بل وعلى الخاصَّة، ما لا يُصَدِّقُهُ عقل، ولا يقبله دين: مِن دعوى فضل الوَلاية والأولياء على النبوة والأنبياء، وإن فلانًا لقي الخَضِرَ ـ عليه السلام ـ واستلهمه كذا وكذا، والقول بوَلايته وحياته أبد الدهر هما مُعْتَمَدُ الصوفية في جعل الشريعة لها ظاهر وباطن، وأن علماء الباطن يُنْكِرُونَ على علماء الظاهر ولا عكس، وبه قالوا بحجية الإلهام، وأن الولي أفضل وأعلم من النبي، والدعوى الواسعة للقاء الخَضِرِ، والأخذ عنه، فمنهم من لقي الخَضِرَ يصلي على المذهب الحنفي، وآخرون رأوه يصلي على المذهب الشافعي)(١). اهـ.

وَالسُّؤَالُ الْآنَ:

إذا صَدَقَ الذين زعموا لقيا الخَضِرِ، والخَضِرُ ميت على الراجح، فما الجواب عن حكاياتهم؟ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

«إن الذين رأوا من قال: «إني أنا الخضر» هم كثيرون صادقون، والحكايات متواترات؛ لكن أخطئوا في ظنهم أنه الخضر، وإنما كان جنيًّا»(٢).

وقال أيضًا رحمه الله: «كُلُّ من ادعى أنه رأى الْخَضِرَ، أو رأى من رأى الْخَضِرَ، أو سمع شَخْصًا رأى الْخَضِرَ، أو ظن الرائي أنه الْخَضِرُ: فكل ذلك لا يجوز إلا على الجهلة الْمُخَرِّفِينَ الذين لاحظ لهم من علم، ولا عقل، ولا دين، بل هم من الذين لا يفقهون ولا يعقلون»(٣).

وقال ـ رحمه الله ـ: «ومنهم من لا يَظُنُّ أولئك الأشخاص إلا آدميين أو ملائكة؛

(١) «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير»، ص (٦٥).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٩٣/١٣).
(٣) «السابق» (٤٥٨/٢٧).

فإن كانوا غير معروفين قال: هؤلاء رجال الغيب، وإن تَسَمَّوْا فقالوا: هذا هو الْخَضِرُ، وهذا هو إلياس، وهذا هو أبو بكر وعمر، وهذا هو الشيخ عبدالقادر، أو الشيخ عَدِيٌّ، أو الشيخ أحمد الرفاعي، أو غير ذلك، ظن أن الأمر كذلك.

فهنا لم يغلط، لكن غلط عقله؛ حيث لم يعرف أن هذه شياطين تمثلت على صور هؤلاء، وكثير من هؤلاء يظن أن النبي ﷺ نفسه، أو غيره من الأنبياء أو الصالحين يأتيه في اليقظة.. والذي له عقل وعلم يعلم أن هذا ليس هو النبي ﷺ ؛ تارة لِمَا يَرَاهُ منهم من مخالفة الشرع؛ مثل أن يأمروه بما يخالف أمر الله ورسوله، وتارة يعلم أن النبي ﷺ ما كان يأتي أحدًا من أصحابه بعد موته في اليقظة، ولا كان يخاطبهم من قبره، فكيف يكون هذا لي؟»[١].

وقال ـ أيضًا ـ رحمه الله ـ: «فمن هؤلاء من يسمع خطابًا، أو يرى من يأمره بقضية، ويكون ذلك الخطاب من الشيطان، ويكون ذلك الذي يخاطبه الشيطان، وهو يحسب أنه من أولياء الله من رجال الغيب.

ورجال الغيب هم الجن، وهو يحسب أنه إنسي، وقد يقول له: أنا الْخَضِرُ، أو إلياس، بل أنا محمد، أو إبراهيم الخليل، أو المسيح، أو أبو بكر، أو عمر، أو أنا الشيخ فلان... ويكون ذلك شيطانًا لَبَّس عليه.

فهؤلاء يتبعون ظَنًّا لا يُغْنِي من الحق شيئًا، ولو لم يتقدموا بين يدي الله ورسوله، بل اعتصموا بالكتاب والسنة لتبين لهم أن هذا من الشيطان، وكثير من هؤلاء يتبع ذوقه ووجده، وما يجده محبوبًا إليه، بغير علم، ولا هدًى، ولا بصيرة، فيكون مُتَّبِعًا لهواه بلا ظن»[٢].

* * * * *

(١) «السابق» (١٣/٧٧ - ٧٨).
(٢) «السابق»، (١٣/٧١ - ٧٢).

فَصْــلٌ

فِي إِبْطَالِ احْتِجَاجِ الصُّوفِيَّةِ بِقِصَّةِ مُوسَى وَالْخَضِرِ عَلَى أَنَّ الْوَلِيَّ يَخْرُجُ عَنْ شَرِيعَةِ النَّبِيِّ ﷺ

● **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ:**

«وأما احتجاجهم بقصة موسى والْخَضِرِ فيحتجون بها على وجهين:

أَحَدِهُمَا: أن يقولوا: إن الْخَضِرَ كان مُشَاهِدًا الإرادة الربانية الشاملة، والمشيئة الإلهية العامَّة، وهي الحقيقة الكونية، فلذلك سَقَطَ عنه الملام فيما خالف فيه الأمر والنهي الشرعي، وهو من عظيم الجهل والضلال، بل من أعظم النِّفَاقِ والكفر، فإن مضمون هذا الكلام أن من آمن بالقدر، وشَهِدَ أن الله رب كل شيء، لم يكن عليه أمر ولا نهي، وهذا كُفْرٌ بجميع كتب الله، ورُسُلِهِ، وما جاءوا به من الأمر والنهي... وهؤلاء هم القدرية الشِّرْكِيَّةُ، الذين يحتجون بالقدر على دفع الأمر والنهي، هم من شر القدرية الذين هُمْ مَجُوسُ هذه الأمة، الذين رُوِيَ فيهم: «إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»[(١)]؛ لأن هؤلاء يقرون بالأمر والنهي، والثواب والعقاب، لكن أنكروا عموم الإرادة والقدرة والخلق، وربما أنكروا سابق العلم.

وأما القدرية الشِّرْكِيَّةُ فإنهم يُنْكِرُونَ الأمر والنهي، والثواب والعقاب، لكن وإن لم ينكروا عموم الإرادة والقدرة، والخلق؛ فإنهم ينكرون الأمر والنهي، والوعد والوعيد، ويَكْفُرُونَ بجميع الرسل والكتب؛ فإن الله إنما أرسل الرسل مُبَشِّرِينَ مَنْ أطاعهم بالثواب، ومنذرين من عصاهم بالعقاب.

وأيضًا فإن موسى ـ عليه السلام ـ كان مؤمنًا بالقدر، عالمًا به، بل أتباعه من بني إسرائيل كانوا ـ أيضًا ـ مؤمنين بالقدر؛ فهل يَظُنُّ من له أدنى عقل أن موسى طلب أن

(١) رواه أبو داود، (٤٦٩١)، والحاكم (١/٨٥)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع»، (٤/١٥٠).

يتعلم من الْخَضِرِ الإيمان بالقدر، وأن ذلك يدفع الْمَلَامَ، مع أن موسى أعلم بالقدر من الْخَضِرِ، بل عموم أصحاب موسى يعلمون ذلك.

وأيضًا، فلو كان هذا هو السرَّ في قصة الْخَضِرِ لَبُيِّنَ ذلك لموسى، وقال: «إني كنت شاهدًا للإرادة والقدر»، وليس الأمر كذلك، بل بَيَّنَ له أسبابًا شرعية تُبِيحُ له ما فعل.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي: فإن مِن هؤلاء مَن يظن أن من الأولياء من يسوغ له الخروج عن الشريعة النبوية، كما سَاغَ لِلْخَضِرِ الخروج عن متابعة موسى، وأنه قد يكون للولي في المكاشفة والمخاطبة ما يستغني به عن متابعة الرسول في عموم أحواله أو بعضها، وكثيرٌ منهم يُفَضِّلُ الولي - في زعمه: إما مُطْلَقًا، وإما من بعض الوجوه - على النبي، زاعمين أن في قصة الْخَضِرِ حُجَّةً لهم، وكل هذه مقالات من أعظم الجهالات والضلالات، بل من أعظم أنواع النفاق، والإلحاد، والكفر؛ فإنه قد عُلِم بالاضطرار من دين الإسلام أن رسالة محمد بن عبدالله ﷺ لجميع الناس عربهم وعجمهم، وملوكهم وزُهَّادِهِمْ، وعلمائهم وعامَّتهم، وأنها باقية دائمة إلى يوم القيامة، بل عامَّة الثقلين الجن والإنس، وأنه ليس لأحد من الخلائق الخروج من متابعته وطاعته، وملازمة ما يشرعه لأمته من الدين، وما سَنَّهُ لهم من فعل المأمورات، وترك المحظورات، بل لو كان الأنبياء المتقدمون قبله أحياءً لوجب عليهم متابعته وطاعته... ومما يُبَيِّنُ الغلط الذي وقع لهم في الاحتجاج بقصة موسى والْخَضِرِ على مخالفة الشريعة - أن موسى - عليه السلام - لم يكن مبعوثًا إلى الْخَضِرِ، ولا أوجب الله على الْخَضِرِ متابعته وطاعته، بل قد ثَبَتَ في الصحيح أن الْخَضِرَ، قال له: «يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ اللَّهُ لَا تَعْلَمُهُ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَكَهُ اللَّهُ لَا أَعْلَمُهُ»؛ وذلك أن دعوة موسى كانت خاصة، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال فيما فَضَّلَهُ الله به على الأنبياء قال: «كَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»(١)، فدعوة

---

(١) «صحيح البخاري»، مع الفتح، (١/٤٣٦).

محمد ﷺ شاملة لجميع العباد، وليس لأحد الخروجُ عن متابعته وطاعته، ولا استغناءٌ عن رسالته، كما ساغ للخَضِرِ الخروجُ عن متابعة موسى وطاعته، مستغنيًا عنه بما علَّمَهُ الله، وليس لأحد ممن أدركه الإسلام أن يقول لمحمد: «إني على علم من علم الله عَلَّمَنِيهِ لا تعلمه»، ومن سَوَّغَ هذا، أو اعتقد أن أحدًا من الخلق الزُّهَّادِ، والْعُبَّادِ، أو غيرهم - له الخروج عن دعوة محمد ﷺ ومتابعته؛ فهو كَافِرٌ باتفاق المسلمين... وقصة الْخَضِرِ ليس فيها خروج عن الشريعة؛ ولهذا لما بَيَّنَ الْخَضِرُ لموسى الأسباب التي فعل لأجلها ما فعل؛ وافقه موسى ولم يختلفا حينئذ[1]، ولو كان ما فعله الْخَضِرُ مخالفًا لشريعة موسى لما وافقه»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع آخر رَادًّا على الْمُتَصَوِّفَة، الذين يحتجون بقصة الْخَضِرِ مع موسى على أن الأولياء يسوغ لهم الخروج عن الشريعة، كما خرج الْخَضِرُ عن شَرِيعَةِ موسى، وفَعَلَ أُمُورًا مُحَرَّمَةً في شريعة موسى؛ قال - رحمه الله -: «ومثل احتجاج بعضهم بقصة الْخَضِرِ وموسى - عليه السلام - على أن من الأولياء من يستغني عن محمد ﷺ كما استغنى الْخَضِرُ، ومثل قول بعضهم: إن خاتَم الأولياء له طريق إلى الله يَسْتَغْنِي به عن خاتم الأنبياء، وأمثال هذه الأمور التي كَثُرَتْ في كثير من المنتسبين إلى الزُّهْدِ، والفقر، والتصوف، والكلام، والتفلسف، وكُفْرُ هؤلاء قد يكون من جنس كُفْرِ اليهود والنصارى، وقد يكون أعظم، وقد يكون أخفَّ، بحسب أحوالهم»[3].

وقال الإمام ابن القَيِّم مُسْتَنْكِرًا احتجاج المتصوفة بِقِصَّةِ الْخَضِرِ مع موسى على جواز خروج الأولياء عن الشريعة الإسلامية:

«فمن ادَّعَى أنه مع مُحَمَّدٍ ﷺ كالْخَضِرِ مع موسى، أو جَوَّز ذلك لأحد من الأمة؛

(١) انظر: «الفكر الصوفي»، ص: (١٣٠ - ١٣٢).
(٢) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»، (١١/٤٢٠ - ٤٢٦) باختصار.
(٣) السابق، (٢٤/ ٣٣٩).

فليجدد إسلامه، وليتشهد شهادة الحق؛ فإنه بذلك مُفَارِقٌ لدين الإسلام بالكلية؛ فضلًا عن أن يكون من خاصة أولياء الله، وإنما هو من أولياء الشيطان، وخلفائه، ونُوَّابِهِ، وهذا الموضع مُقَطَّعٌ، ومُفَرِّقٌ، بين زنادقة القوم، وبين أهل الاستقامة منهم، فَحَرِّكْ تَرَهُ»(١).

● وقال الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق ـ حفظه الله ـ تَعَالَى ـ:

«إن وجود الْخَضِرِ ـ عليه السلام ـ على دين وشريعة غير شريعة موسى كان أمرًا سائغًا، وسنة من سنن الله قبل بعثة محمد ﷺ ؛ لأن النبي كان يُبْعَثُ إلى قومه خَاصَّةً؛ ولذلك كان موسى رَسُولًا إلى بني إسرائيل فقط، ولم يكن رَسُولًا للعالمين، ولذلك لما سَلَّم موسى ـ عليه السلام ـ على الْخَضِر، قال الْخَضِرُ: وأَنَّى بأرضك السلام؟ قال له موسى: أنا موسى، قال الْخَضِرُ: موسى بني إسرائيل؟! قال: نعم... أي أنت مبعوث إلى بني إسرائيل، ومنهم.

ولذلك لم تكن شريعة موسى لازمة للخضر، ولجميع الناس في زمانه، وأما بعد بعثة محمد ﷺ، فإنه لا يجوز شرعًا أن يكون هُنَاكَ من هو خَارِجٌ عن شريعته؛ لأن الرسول ﷺ رسول العالمين، لا يَسَعُ الْخَضِرَ ولا غيره أن يتخلف عن الإيمان به واتباعه؛ ولذلك لا وجود بتاتًا للخَضِرِ، أو أمثاله، بعد بعثة الرسول محمد ﷺ »(٢).

ولو طاوعتِ الأُمَّةُ الصوفيةَ، واتبعت مزاعمهم في هذا الباب؛ احتِجَاجًا باستغلالهم السيئ لقصة موسى والْخَضِرِ ـ عليهما السلام ـ، لبطل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ولَفُتِحَتِ الذريعة للزنادقة لاستحلال المحرمات، وإسقاط التكاليف؛ كما تذرعت إلى ذلك الباطنية بمفهومهم للباطن والظاهر.

إن قصة موسى والْخَضِرِ حق من عند الله، أما استغلال الصوفية لها، فإنما يريدون به

(١) «مدارج السالكين»، (٢/٤٧٦).
(٢) «الفكر الصوفي»، ص: (١٣٢).

الباطل؛ وذلك لوجوه تسعة[(١)]:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أن موسى - عليه السلام - كان يعلم منزلة الْخَضِرِ في العلم، وبأنه أكثر عِلْمًا منه، وهذا كافٍ لأخذ ما عند الخضر بلا إنكار ولا اعتراض، ومع ذلك فقد أنكر موسى عليه، بينما لم يُخْبِرِ الله العباد عن حقيقة صِدْقِ مشايخ وأولياء الصوفية، أو كذبهم، ولا أنزل فيهم ذِكْرًا يجعل الناس واثقين من أن ما يَرَوْنَهُ منهم من الأعمال المنكرة، قد يكون له تأويلات مشابهة لأعمال الْخَضِرِ.

فإنه حين سُئِلَ موسى - عليه السلام -: أي الناس أعلم؟ قال: أنا، فَعَتَبَ الله عليه؛ إذ لم يَرُدَّ العلم إليه، فقال له: «بَلَى، لِي عَبْدٌ بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، قَالَ: أَيْ رَبِّ مَنْ لِي بِهِ؟ قَالَ: تَأْخُذُ حُوتًا فَتَجْعَلُهُ فِي مِكْتَلٍ، حَيْثُمَا فَقَدْتَ الْحُوتَ فَهُوَ ثَمَّ»[(٢)]؛ أي يكون في المكان الذي أضعت عنده الحوت.

إذن، فموسى على علم بمنزلته في العلم، وبمكانه الذي يَلْقَاهُ عنده، بل وهو مأمور بملاقاته كما يُسْتَفَادُ ذلك من الحديث؛ قال الطبري:

«وكان موسى قد حَدَّثَ نفسه أنه ليس أحد أعلم منه أو تَكَلَّمَ به، فمن ثَمَّ أُمِرَ أن يأتي الْخَضِرَ».

الْوَجْهُ الثَّانِي: أن ما فعله الْخَضِرُ - عليه السلام - كان مأمورًا به، ولم يفعله من عنده؛ لقوله - تعالى -: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢] ، وقد ذهب المفسرون إلى أن الأمر ههنا هو الوحي - وفي مقدمتهم الرازي -؛ بحجة استحالة قتل غلام ونحوه، من غير حصول وحي قاطع يأمر بذلك، فهل مشايخ الصوفية مأمورون من الله بفعل المنكرات المخالفة لأوامره ونواهيه، ودينه الذي أتمه وارتضاه لعباده؟ وهل يحصل لهم الوحي في ذلك كما حصل لِلْخَضِرِ - عليه السلام -؟ إن قالوا بحصول الوحي

(١) منقولة بتصرف من «أبو حامد الغزالي والتصوف»، للشيخ عبد الرحمن دمشقية، ص: (٢٩٠ - ٢٩٦).
(٢) انظر: «فتح الباري»، (٦/ ٤٣١ - ٤٣٢).

فإنهم حينئذ دَجَاجِلَةٌ، لا فرق بينهم وبين مسيلمة الكذَّاب.

وإن نَفَوْا أن يكونوا قد فعلوا هذه المنكرات بمقتضى وحي ما، فإنه حينئذ يُقَالُ لهم: ما تفعلونه مخالف لما أوحاه الله على نبيه ﷺ ؛ فلا وجه يَصِحُّ في استدلالكم بقصة الْخَضِرِ، وبأفعاله التي كانت وَحْيًا، ولم يفعلها عن أمره؟!

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أنهم باستدلالهم بقصة موسى والْخَضِرِ ينتقصون من مكانة وقدر موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ؛ فإنهم يُنَزِّلُونَهُ منزلة العوامِّ الذين يرون ظواهر الأعمال، ولا يتفطنون إلى معرفة حقائقها.

وهم ـ أي مشايخ الصوفية ـ يَدَّعُونَ أنهم يعرفون ذلك، ويُقَدِّمُونَ بذلك دَرَجَةَ العارف (الصوفي) على رتبة النبي[1]، جاعلين موسى في مصافِّ العوامِّ الذين لم ينالوا درجة الصوفي العارف.

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أنه لا يجوز الخروج على شريعة النبي محمد ﷺ إلى شريعة أخرى، وهذه القصة حدثت في بني إسرائيل لم نُؤْمَرْ بالتعبد بفعلها، قال ـ تعالى ـ: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾، [البقرة: ١٣٤].

فقد أمر الله ـ تعالى ـ مريم وزكريا أن يُمْسِكَا عن الكلام ثلاثة أيام بقوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦].

وقوله لزكريا ـ عليه السلام ـ: ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]؛ فهل يجوز أن يتخذ أحد من أمة محمد ﷺ من هذا الصيام عبادة له؛ فيصوم عن الكلام؛ مُسْتَدِلًّا بورود ذلك في القرآن؟ ومعلوم أن الْخَضِرَ وموسى ـ بل وسائر الأنبياء ـ عليهم أفضل الصلوات وأتم التسليم ـ لو كانوا أحياءً لما وَسِعَهُمْ إلا أن يتبعوا شريعة النبي محمد ﷺ ؛ لأن النبي كان يُرْسَلُ إلى قومه خاصَّةً،

---

(١) كما قال ابن عربي في «الفصوص»، (١/٦٢، ١٣٤).

ونبينا ﷺ أُرْسِلَ إلى النَّاسِ عامَّة ـ إِنْسِهِمْ وجِنِّهِمْ ـ وحين يَنْزِلُ المسيح آخر الزمان؛ فإنه يحكم بين الناس بشريعة القرآن، لا يحكم بإنجيل ولا توراة.

والمسيح ـ عليه السلام ـ هو من الرسل الخمسة أولي العزم، وهو خاتم أنبياء بني إسرائيل، ومع هذا فإنه يَتَّبِعُ ما أنزل إلى نبينا ﷺ، ويحكم بين الناس فيه.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أن موسى والْخَضِر ـ عليهما السلام ـ لم يخرجا عن الشريعة والنصوص في شيء، وإنما كان موقف موسى مع الْخَضِرِ كموقف الْمُجْتَهِدِ المتمسك بعموم الدليل مع صاحب النص الخاصّ المتمسك بالدليل الخاصّ، وكلاهما على الدليل يعتمد، ومن الشريعة يستقي؛ لأن هذا مأمور، وذاك مأمور.

الْوَجْهُ السَّادِسُ: أَنَّ الْخَضِرَ لم ينكر على موسى إنكاره عليه مطلقًا، بل أنكر عليه إقدامَهُ على الإنكار قبل أن يسأله عن مأخذه الشرعي، مع أنه حَذَّرَهُ أنه لن يستطيع معه الصبرَ على ما لم يُحِطْ به خُبْرًا.

وَثَانِيًا: أنه اشترط عليه أن لا يسأله عن شيء حتى يُحْدِثَ له منه ذِكْرًا، ولكن كان من شأن موسى ـ عليه السلام ـ وطبعه أن يسارع في الحق؛ كما قص الله ـ تعالى ـ علينا من خبر إقدامه على قتل القبطي، وأخذه بلحية أخيه هارون ورأسه، وإلقائه الألواح، وقد بادر ههنا إلى قوله: ﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾ [الكهف: ٧٦].

ولهذا قال النبي ﷺ: «رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى مُوسَى، لَوْ لَبِثَ مَعَ صَاحِبِهِ لَأَبْصَرَ الْعَجَبَ»(١).

فأين هذا من أوامر الصوفية الصريحة بعدم الاعتراض على الشيخ مهما ارتكب من المحرمات الظاهرة، فإن مُجَرَّدَ الاعتراض أو الاستدراك على الشيخ مُوجِبٌ عندهم للمقت، والطرد من رحمة الله، وسلب المال، والسقوط في امتحان الشيخ؛ كما يُلَفِّقون.

(١) انظر: «تفسير الطبري»، (١٥/ ١٨٦)، و«فتح الباري»، (٨/ ٤٢٤).

الْوَجْهُ السَّابِعُ: أن إنكار موسى يستدل منه على أن الفطر السليمة، الخالصة من شوائب العبودية والتقديس لغير الحق الذي أنزله الله ـ لا بد وأن تُنْكِرَ الْمُنْكَرَ، وكل الناس مأمورون بذلك؛ عَمَلًا بقوله ـ تعالى ـ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ولم يُسْتَثْنَ من هذه الآية شَيْخٌ، ولا ولي، بل ولا صحابي أو تابعي، وقد كان الصحابة يُنْكِرُ الواحد منهم على الآخر إن خالف في شيء ما، فإذا كان ذلك يقع بين الصحابة ـ وهم أفضل أولياء الله على الإطلاق ـ؛ فما بالك بأولياء الصوفية إن كانوا أولياء لله حقا؟! ثم إن الله أمرنا أن نُنْكِرَ الْمُنْكَرَ، في حين أنه لم يُؤْتِنَا عِلْمَ الغيب الذي يمكن معه معرفة حقيقة مراد الشيخ الصوفي بالمنكر الذي يزعم أنه يبدو منكرًا في ظاهره.

فترك الْمُنْكَرِ بحجة ما حصل بين موسى والْخَضِرِ لا حجة فيه، بل الحجة كل الحجة في الإنكار على من خالف شرع الله في شيء ما؛ لأن الوعيد الوارد في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثير من الآيات والأحاديث، وقد لُعِنَ بنو إسرائيل بسبب تركهم هذا الأصلَ العظيمَ من أصول الدين، والذي به يُحْفَظُ الدين من فساد المفسدين، وضلال الْمُضِلِّينَ، وبدَعِ الْمُبْتَدِعِينَ، الذين يأخذون ما تشابه من قصة موسى والْخَضِرِ ـ عليهما السلام ـ، ويتركون الْمُحْكَمَ من الآيات والأحاديث الدالَّة على حِلِّ الطَّيِّبات، وتحريم الخبائث.

وعلامة ضلالهم أنهم لا يَحُثُّونَ الناس على العمل بهذا الأصل، ولا يُذَكِّرُونَهُمْ بقوله ـ تعالى ـ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عِمرَان: ١١٠] .

وإنما يُحَذِّرُونَهُمْ من الإنكار؛ مُسْتَدِلِّينَ بقصة موسى والْخَضِرِ التي لا تشهد إلا ضدهم، وبالحديث القدسي: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ»، لكن الحديث لم يَغْنِهِمْ بذلك؛ لأن أولياء الله ليسوا مُخَرِّفَةً ولا مُبْتَدِعَةً، فلا يرقصون عند السماع، ولا

يجعلون دعاءهم لله مُكَاءً وتصديةً، ولا ينشرون الوثنية والدَّجَلَ بين العوامِّ.

الْوَجْهُ الثَّامِنُ: أن فَهْمَ المتصوفة للقصة فهم شاذٌّ، وتأسيهم بها شَاذٌّ ـ أيضا ـ؛ فالصحابة، والتابعون، وتابعو التابعين ـ لم يفهموا منها هذا الفَهْمَ، ولم يبنوا عليها منهجًا يُرتِّب على أساسها العلاقة بين المريد والشيخ، ولا يُعْقَلُ أن يكون المتصوفة قد انفتح عليهم من فَهْمِ هذه الآية، وأُخْفِيَ على أولئك الأفاضل الذين لم يُقَلِّدْ أحد منهم ـ ولا أفاضل الأئمة ـ فيما بينهم ـ ما حَدَثَ بين موسى والْخَضِرِ، حتى جاء الصوفية، وتذرعوا بتلك القصة؛ تلبيسًا منهم على عوامِّ الخلق.

الْوَجْهُ التَّاسِعُ: إذا كان الْخَضِرُ ـ عليه السلام ـ قال لموسى ـ عليه السلام ـ: «يَا مُوسى، إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِن علمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ اللَّهُ لَا تَعْلَمُهُ»، وإذا كان هذا خروجًا من الْخَضِرِ عن شريعة موسى في هذا الباب، فإن ذلك لا يجوز قوله في شريعة محمد ﷺ، التي قال الله فيها: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] ، فما خَرَجَ الْخَضِرُ عن شريعة موسى في هذا الباب إلا لشرع آخر من الله أمره به، أما شريعة سيدنا محمد ﷺ، فإنها باقية إلى قيام الساعة، ولا يُسْتَبْدَلُ أو يُسْتَغْنَى عنها بشيء آخر البتة، ولا يجوز أن يقول قائل: أنا على علم من الله لم يُؤْتَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ ؛ إِذْ ما نُزِّلَ عليه ﷺ هو المصدر الوحيد الذي يجب أن يكون مشكاة للمسلمين كُلِّهِمْ، لا يُسْتَثْنَى منهم أحد في الخروج عنه، وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران: ٨٥].

فذلك تأكيد من الله على عدم حصول وحي منه على أحد غير النبي ﷺ، وهو في الوقت نَفْسِهِ يفيد تحريم أخذ شيء من الأمور التعبدية عن غير هذا الطريق.

* * * * *